مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 187 (من 24 إلى 31 ديسمبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة.....2

الوضع الجيوسياسي المتغير في المنطقة ونشأة القطبين الجديدين

السيناريو المتغير في المنطقة.....4

اللعبة الجديدة بين القطبين الإقليميين.....5

تقييم للقطبين.....6

تأثيرات المحادثات الثلاثية بموسكو على أفغانستان.....7

حزب الجمعية الإسلامية وإعادة تقاسم السلطة في القصر الرئاسي

خلفية حزب الجمعية الإسلامية.....9

الاتفاقات بين أشرف غني والجمعية الإسلامية.....10

مستقبل حزب الجمعية الإسلامية.....11

النتائج.....12

المقدمة

في السابع والعشرين من ديسمبر/2016 عقدت روسيا والصين وباكستان اجتماعاً ثلاثيّ الأطراف بموسكو للمناقشة حول أفغانستان. مع أن الاجتماع دار حول أفغانستان إلا أنه لم يتم إبلاغ الحكومة الأفغانية بالاجتماع ولم يتم دعوة مندوبي الحكومة الأفغانية للحضور في الاجتماع؛ لذا أثار هذا الاجتماع ردة فعل شديدة من جانب الحكومة الأفغانية.

يبدو أن خطر داعش بأفغانستان دفع هذه الدول لبذل مساعيها على مستوى الإقليم، إلا أن الموضوع البارز في هذا الاجتماع هو أن الدول الثلاث طالبت الأمم المتحدة بحذف أسماء عدد من أعضاء طالبان من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة. انعقد هذا الاجتماع في وقتٍ تنقسم فيه المنطقة إلى جناحين. ما هي آثار هذا الانقسام على المنطقة؟ وكيف سيؤثر الاجتماع المنعقد بموسكو على أفغانستان؟ تقرؤون حول هذا الموضوع في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع ستقرؤون حول الاتفاقية المتوقعة بين عطاء محمد نور الرئيس التنفيذي لحزب الجمعية الإسلامية والمُكلف بمنصب والي محافظة بلخ، وبين القصر الرئاسي. قبل أيام انتشرت أنباء تفيد حدوث مفاوضات بين عطاء محمد نور والقصر الرئاسي حول امتيازاتٍ تُمنح له أو لحزبه، وأن الطرفين قريبان من الوصول إلى اتفاق. صرح بعض كبار أعضاء الجمعية الإسلامية أن مثل هذه المفاوضات مُقلقةٌ في وجود الرئيس التنفيذي د/عبدالله والذي هو عضوٌ من أعضاء الحزب. المؤشرات الدالة على الخلاف داخل الحزب بدت ظاهرةً. في هذا الجزء ستقرؤون حول الجوانب المختلفة للموضوع ونتائجه المُحتملة.

الوضع الجيوسياسي المتغير في المنطقة ونشأة القطبين الجديدين

انعقدت جلسة ثلاثية الأطراف في موسكو الأسبوع الماضي بحضور مندوبي روسيا والصين وباكستان للنقاش حول الوضع بأفغانستان. على الرغم من أن الاجتماع دار حول أفغانستان إلا أنه لم يتم استشارة الحكومة الأفغانية خلال الاجتماع ولم يتم دعوتها للمشاركة فيه.

أثارت جلسة موسكو ردود أفعال ساخنة داخل البلد. اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأفغانية الجلسةَ مثيرة للقلق وصرح بأنها ستخلق علامات استفهام عديدة. ذكر أعضاء المجلس التشريعي الأفغاني أن عقد الاجتماعات حول أفغانستان دون مشاركة الدولة نفسها يُعتبر "تدخلاً في شؤون أفغانستان الداخلية". انتُقدت روسيا كذلك من قِبل قائد القوات الأجنبية بأفغانستان الجنرال نيكلسون من أجل عقد هذه الجلسة، وصرح بأن علائق روسيا القريبة مع طالبان لا تُحسّن الوضع الحالي.

رغم أن دول روسيا والصين وباكستان صرحوا بأنهم سيُدخلون دولاً مثل إيران وأفغانستان في هذه العملية، إلا أن الأمر المفاجئ للرئيس الأفغاني هو أن الدول الثلاث اتفقت على حذف أسماء بعض تنظيم طالبان من القائمة السوداء للأمم المتحدة.

في هذا المقال إطلالة على الوضع الجيوسياسي الإقليمي في الفترة الأخيرة، واحتمالية انقسام المنطقة إلى قطبين، وتأثيرات المحادثات الثلاثية بين روسيا والصين وباكستان على أفغانستان.

السيناريو المتغير في المنطقة

جنوب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط هي المناطق التي تسير نحو التغيير منذ 2011 والوضع بهذه المناطق يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأحداث بأفغانستان.

في الشرق الأوسط تبدل الربيع العربي إلى خريفٍ عربي، واشتعلت الحرب الأهلية بعد الثورة السورية وهي الآن محط أنظار العالم. تمت الإطاحة بنظام ديمقراطي في مصر بانقلابٍ عسكري. بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق ظهر تنظيم داعش في هذا البلد وتمدد حتى وصلت أذرعه إلى أفغانستان. في إيران فاز روحاني في الانتخابات الرئاسية ووصل إلى اتفاقٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية حيال البرنامج النووي مما أدى إلى رفع العقوبة الدولية عن إيران.

في جنوب آسيا تتسم العلاقات بين أفغانستان والهند وباكستان بتعقيداتٍ عديدة وقد تخلل هذه العلاقات موجات صعودية وهبوطية خلال العامين الماضيين. بعد أن حاز نارندرا مودي السلطة في الهند، نشطت السياسة الخارجية الهندية والتي انتهجت خطة تهميش باكستان وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل شن الجيش الباكستاني هجمات (ضرب عضب) وأخذ زمام السيطرة على سياسة باكستان تجاه أفغانستان والهند في حين وجود اختلافات بين الحكومة الشعبية والجيش.

القوات الأمريكية بدأت في الانسحاب من أفغانستان، وحاليا حسب الإحصائيات الرسمية يوجد 10 آلاف جندي أمريكي في أفغانستان. بعد ما حصل من تدهور في العلاقات بين حكومة كرزاي والولايات المتحدة، حاولت الحكومة الأفغانية الجديدة تحسين هذه العلاقات وكذلك حاولت تحسين علاقاتها مع دول المنطقة.

مع قدوم شي جين بينغ للسلطة بالصين، انحازت بكين للغرب، ولذا تبذل الصين مساعي لإنشاء "طريق الحرير الجديد" أو ما يسمونه بـ "الحزام الواحد، الطريق الواحد". صرفت الصين كذلك مبلغ 46 مليار دولار على مشروع "الرواق الاقتصادي الصيني-الباكستاني CPEC"؛ ولكن في الفترة الأخيرة نظرا لقضية الساحل الجنوبي بالصين، ساءت العلاقات الصينية الأمريكية.

اللعبة الجديدة بين القطبين الإقليميين

إذا أراد أحد دراسة الحالة الجيوسياسية للمنطقة خلال العامين الماضيين، سيجد أن المنطقة انقسمت إلى جناحين مثل ما حصل في فترة الحرب الباردة؛ مع فارق أن القطبين تشكلا في تلك الفترة على أساس أيديولوجي، ولكن القطبين تشكلا في هذه الفترة كنتيجة للوضع الحاكم في المنطقة والمصالح المتضاربة للدول.

القطب الأول: الهند-أفغانستان-الولايات المتحدة الأمريكية:

يتشكل القطب الأول من الهند و أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية. بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حسنت الحكومة الأفغانية علاقاتها مع أمريكا أكثر من الفترة الثانية لحكم كرزاي. بتوقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بات مستقبل أمريكا في أفغانستان واضحاً. سمحت الحكومة الأفغانية للقوات الأمريكية بشن الغارات الليلية ولم تظهر ردة فعل تجاه سقوط الضحايا المدنيين بسبب هجمات القوات الأمريكية. على الصعيد الآخر لم تكن تملك الحكومة الأفغانية علائق جيدة مع الهند في العام الأول من بداية تشكّلها، ولكن عندما فقدت الحكومة الأفغانية الأمل من جانب باكستان، حسّنت علاقاتها مع الهند.

منحت الهند مروحيات عسكرية لأفغانستان، وتعهدت بتقديم دعم لأفغانستان يبلغ قدره مليار دولار. قررت الحكومة الأفغانية كذلك شراء الأسلحة الثقيلة من الهند، وأعطت الهند الضوء الأخضر لذلك.

من جانبٍ آخر، بعد قدوم مودي للسلطة بالهند، تحسنت العلاقات الهندية الأمريكية. سافر مودي أربع مرات للولايات المتحدة حتى الآن. في عام 2016 سافر باراك أوباما أيضاً إلى الهند وفي نفس السنة اجتمع وزير الدفاع الأمريكي بنظيره الهندي ست مرات، تم فيها توقيع الاتفاقية اللوجستية العسكرية والتي تجيز لكلا البلدين استخدام مطارات البلد الآخر عند الحاجة.

القطب الثاني: روسيا-الصين-باكستان:

يتشكل القطب الثاني من روسيا والصين وباكستان. حظيت الصين وباكستان بعلاقات وطيدة دائماً، ومما وطّد هذه العلاقات أكثر زيارة الرئيس الصيني لباكستان عام 2015 وافتتاح القطاع الاقتصادي الصيني-الباكستاني CPEC. العلاقات بين باكستان و روسيا آخذة في التحسّن أيضاً. من المُتوقع أن تستثمر روسيا بمبلغ 2مليار دولار في أنبوب الغاز الممتد من شمال باكستان إلى جنوبها. قد تلتحق روسيا أيضا في القطاع

الاقتصادي الصيني الباكستان وتبدأ كذلك التدريبات العسكرية مع باكستان. بالإضافة إلى ذلك بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، جمعت بين الصين وروسيا شراكةٌ استراتيجية، ومصالحهما منسقة أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. من أمثلة ذلك مصالحهما في الشرق الأوسط ووقفتهما ضد التواجد الأمريكي في المنطقة ونحو ذلك.

تقييم للقطبين

للهند علاقات هشّة مع الصين وباكستان. في مراسم تحليفه، دعا ناريندرا مودي رؤساء دول جنوب آسيا ومن ضمنهم نواز شريف والرئيس الأفغاني حامد كرزاي، ولكن حتى الآن وبسبب الإرهاب وقضية كشمير، مازالت علاقات دلهي- إسلام آباد متدهورة. بعد هجمات بتانكوت و أوري، سعت الهند لعزل باكستان. علاوة على ذلك، نتيجة لموقف الصين المضاد لالتحاق الهند بمجموعة التزويد النووية NSG ولدفاع الصين عن قائد جماعة جيش محمد مسعود أظهر، زادت التوترات في العلاقات الهندية الصينية. فيما بعد دعت الهند قادة التبت المذهبيين للهند، مما نددت به الصين بشدة.

على الصعيد الآخر، يُلاحظ أن التوترات في العلاقات الروسية الأمريكية والعلاقات الأمريكية الصينية أيضا آخذة في التحسّن. هناك خلافات بين أمريكا والصين حول قيمة عملة اليَن، وموقف أمريكا مخالفٌ لموقف الصين من قضية الساحل الجنوبي الصيني، وقد وطدت أمريكا علاقاتها مع الدول المنافسة للصين في المنطقة – اليابان، فيتنام، تايوان وغيرها-. علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا أيضا كانت متدهورة في الفترة ما بين 2001 و 2009. يتقابل البلدان في حرب باردة غير معلنة في سوريا وأوكرانيا والآن في أفغانستان.

إنها المرة الأولى التي تتخذ فيها روسيا وإيران استراتيجيات مختلفة عن استراتيجية الهند بأفغانستان. من قبل، كانت هذه الدول الثلاث تتبع استراتيجيات مشابهة تجاه أفغانستان، إلا أن علاقات روسيا وإيران القريبة مع طالبان وضعت نهاية لهذا النمط من الاستراتيجيات.

المنطقة تسير باتجاه انقسام بين القطبين المذكورين؛ إلا أن علاقات كابل-الصين، موسكو-دلهي، و واشنطن-إسلام‌آباد تعرقل تشكل هذين القطبين، وتدهور العلاقات المذكورة سيحدد مصير القطبين.

تأثيرات المحادثات الثلاثية بموسكو على أفغانستان

مع أن روسيا والصين وباكستان عقدت اجتماعين مماثلين مسبقاً، إلا أن هذا الاجتماع كان كان مُركّزا على الوضع بأفغانستان. في هذا الاجتماع أبدت الدول الثلاث قلقها من تمدد داعش بأفغانستان ووصلت الدول الثلاث إلى توافق بمحو أسماء بعض أعضاء طالبان من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة، كإسهامٍ في عملية السلام الأفغانية. ولكن هذا القرار مصادم تماماً لتصريحات الرئيس الأفغاني قبل شهرين، حينما طالبَ الأمم المتحدة بإدراج اسم الملا هبة الله في القائمة السوداء.

عقد مثل هذه اللقاءات دون استشارة دولة أفغانستان ودون مشاركة مندوبي وبعثات أفغانستان يُعد تدخلا في شؤون أفغانستان الداخلية. علاوة على ذلك، المطالبة بحذف أسماء أعضاء طالبان من القائمة السوداء للأمم المتحدة سيُقرب أعضاء التنظيم لدول المنطقة أكثر.

إذا أردنا أن نعرف لماذا واجهت أفغانستان حالة كهذه جعلت روسيا والصين وباكستان تعقد اجتماعات كهذه، ولماذا تريد دول مثل روسيا والصين –وهي دول تملك حق الفيتو في مجلس الأمن بالأمم المتحدة– محو أسماء طالبان من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة، فالأسباب كالتالي:

- **الوضع الجيوسياسي في المنطقة؛** الوضع الجيوسياسي بالمنطقة والذي شرحناه بعاليه جمع هذه الدول لتتخذ موقفا واحداً.
- **الاستراتيجات الخاطئة التي تبنتها الحكومة الأفغانية؛** سبب آخر وراء الوضع الحالي هو سياسات الحكومة الأفغانية الخاطئة، والتي من جانبٍ لم تُحافظ على التوازن بين الدولتين المنافستين، ومن جانبٍ آخر لم تتخذ خطوات بمبادرة المحادثات المباشرة مع طالبان.
- **دبلوماسية طالبان النشطة؛** أقنعت دبلوماسية طالبان النشطة دولا مثل الصين، وروسيا وإيران بأن إيديولوجية طالبان محجوزة داخل حدود أفغانستان، وأن طالبان يمكن أن تكون حليفاً أفضل من الحكومة الأفغانية في الحرب على داعش.

من خلال المحافظة على الحيادية والتحادث المباشر مع طالبان، تستطيع أفغانستان أن تحول دون معظم تدخلات القطب الثاني، وإلا سيتسبب الوضع الراهن في زيادة تعقيد الحرب بأفغانستان وتطويلها وتشديد ضراوتها.

حزب الجمعية الإسلامية وإعادة تقاسم السلطة في القصر الرئاسي

يظهر للناظر أن بعض كبار أعضاء حزب الجمعية الإسلامية غير راضين عن اتفاقية تأسيس حكومة الوحدة الوطنية ويسعون إلى إضفاء مزيد من التوازن على تقسيم السلطة السياسية. حدثت مؤخرا محادثات بين القصر الرئاسي والرئيس التنفيذي لهذا الحزب عطاء محمد نور، مما كشف الستار عن الأمر.

في حين أن معظم كبار أعضاء الجمعية الإسلامية أيدوا د/عبدالله عبدالله في انتخابات عام 2014 بشدة لدرجة أنهم اتهموا من لم يقف في صف د/عبدالله بخيانة الوطن، إلا أنه ظهر أخيرا عبر بعض وكالات الإعلام أن عطاء محمد نور الذي كان مناصراً متفانيا للدكتور عبدالله ومعارضا لفريق أشرف غني في المنافسات الانتخابية لم يعد يثقُ في د/عبدالله الرئيس التنفيذي للبلد واقتحم بنفسه ميدان المساومة مع القصر الرئاسي حيال السلطة. السبب الآخر للمحادثات هو إصرار أشرف غني على إقالة عطاء محمد نور من منصب والي محافظة بلخ وعدم رغبة عطاء محمد نور لذلك إلا في مقابل منحه امتيازات أكثر.

حزب الجمعية الإسلامية من الأحزاب السياسية التي لها وزنها في البلد وقد شارك في الحرب ضد قوات الاتحاد السوفييتي، وفي تسعينات القرن الميلادي المنصرم آلت إليه قيادة المجاهدين. بعد ذلك حارب الحزب حركةَ طالبان بمساعدة أمريكا. في هذا المقال سنسلط الضوء على خلفية حزب الجمعية الإسلامية والحالة

التي مر بها الحزب بعد اغتيال الأستاذ رباني، والمحادثات الجارية بين أعضاء الحزب والقصر الرئاسي المتزامنة مع الخلاف الداخلي في الحزب.

خلفية حزب الجمعية الإسلامية

حزب الجمعية الإسلامية والحزب الإسلامي حزبان يعتبران نفسيهما مؤسسين للنهضة الإسلامية بأفغانستان. التساؤل حول أي من الحزبين هو الحزب المؤسس حقيقةً للنهضة الإسلامية مبحثٌ آخر، إلا أن كلا الحزبين يُعتبران تفرّعات للنهضة الإسلامية بأفغانستان.

أُسست الجمعية الإسلامية في السبعينات من قِبل الأستاذ رباني، وتولى هو بنفسه رئاسة الحزب منذ بداية نشاطه حتى اغتياله عام 2011م. في زمن الجهاد ضد قوات الاتحاد السوفييتي كان هذا الحزب من أكبر الجماعات الجهادية، وبعد خروج القوات السوفييتية من أفغانستان لعب هذا الحزب دورا مهما في الاقتتال الداخلي.

بعد سقوط كابل بيد طالبان عام 1996 انسحب حزب الجمعية الإسلامية باتجاه شمال البلد، وأسس الجبهة المتحدة الوطنية أو ما يُسمى بتحالف الشمال للحرب على حكومة طالبان وانشغل التحالف بالحرب مع تنظيم طالبان حتى أوان سقوط التنظيم. بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/2001م، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجماتها للإطاحة بحكومة طالبان وإزالة تنظيم القاعدة من أفغانستان، وبمساعدة أمريكية دخل تحالف الشمال مجددا إلى كابل.

كان للحزب الإسلامي منذ سقوط حكومة طالبان حتى الآن دور مهم في تشكيل هيكل الحكومة الأفغانية، وعندما وقع فريق د/عبدالله الانتخابي اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مع أشرف غني لتقسيم السلطة مناصفة بين الفريقين، عُدَّ حزب الجمعية الإسلامية أحد الأذرع الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية، حيث أن أهم الأحزاب المشكّلة لفريق د/عبدالله هي حزب الجمعية الإسلامية وحزب الوحدة والحزب الإسلامي.

الاتفاقات بين أشرف غني والجمعية الإسلامية

في الانتخابات الرئاسية عام 2014 كان المرشحان المتقدمان هما د/عبدالله عبدالله أحد كبار أعضاء حزب الجمعية الإسلامية وأشرف غني أحمد زَي. بعد مناوشات كثيرة بسبب التزوير الحاصل في الشوط الثاني من الانتخابات الرئاسية، اتفق الناخبان على تأسيس حكومة الوحدة الوطنية بتدخل من جون كيري وزير الخارجية الأمريكية. مع أن د/عبدالله حظي بتأييد من جميع الأحزاب المُندرجة في فريقه، إلا أن الجناح الأصلي لهذه الاتفاقية كان حزب الجمعية الإسلامية.

خلال المنافسات الانتخابية كان أشرف غني دائما يردد علناً أنه لن يصنع شركة أسهم، إلا أنه بعد الانتخابات وفي أول اتفاقية تقاسمَ السلطةَ مع منافسيه السياسيين مما يصادم دستور البلد، وأنشأ منصب الرئيس التنفيذي مما يُعد أيضا خطوة مخالفة للدستور، وقد أنتج ذلك خلافات داخلية كثيرة.

رغم أن د/عبدالله انتقد أشرف غني بشدة قبل عدة أشهر للحصول على تأييد حزبه (الجمعية الإسلامية)، إلا أنه في الآونة الأخيرة يظهر أن الجمعية الإسلامية وخصوصا الرئيس التنفيذي لهذا الحزب ليسوا راضين عن أعمال د/عبدالله، ويسعى عطاء محمد نور عبر التفاوض المباشر مع أشرف غني للحصول على امتيازات سياسية أكثر. الاتفاق مع الرئيس التنفيذي لحزب الجمعية يُعد اتفاقا ثانيا لإشراك بعض أعضاء هذا الحزب في النظام الحاكم.

المفاوضات بين القصر الرئاسي و عطاء محمد نور المكلف بمنصب والي محافظة بلخ أدت إلى نشوء خلاف داخلي بين أعضاء حزب الجمعية الإسلامية، حيث اجتمع أعضاء المجلس التأسيسي للحزب وبعض كبار شخصيات الحزب في كابل واعتبروا المحادثات بين عطاء محمد نور والرئيس أشرف غني فاقدة للشفافية. انتشرت إشاعات تفيد أن عطاء محمد نور يسعى لإبعاد د/عبدالله والوصول إلى منصب سياسي أكبر في البلد لأن عبدالله كان مُرشح حزب الجمعية الإسلامية، ويحق للحزب أن يتخذ قراره حيال مستقبل هذا المنصب. وهناك إشاعات أيضا بأن القصر الرئاسي يسعى عبر هذه المفاوضات إلى إيجاد حل حيال الجنرال دوستم النائب الأول لرئيس الجمهورية والخلاف المستمر مع د/عبدالله.

مستقبل حزب الجمعية الإسلامية

مثل جميع الأحزاب والجماعات، لم يسلم حزب الجمعية الإسلامية من الخلاف الداخلي، وبعد عام 2001 سعى كبار الحزب مثل د/عبدالله عبدالله والمارشال محمد قسيم فهيم و يونس قانوني إلى إقصاء الأستاذ رباني، وقد ذكر أحد أعضاء حزب الجمعية الإسلامية والناشط في القسم الثقافي للحزب محمد إكرام أنديشمند معلوماتٍ حول هذا الأمر في كتابه "أمريكا في أفغانستان".

بعد اغتيال الأستاذ رباني، عُين ابنه صلاح الدين رباني مُشرفاً على حزب الجمعية الإسلامية، ومازال مشرفا حتى الآن بسبب عدم عقد الجلسة الانتخابية (والتي يتم فيها انتخاب رئيس الحزب). ويبدو أنه سيبقى صلاح الدين رباني في منصب رئاسة الحزب مادام الخلاف مستمرا بين كبار أعضاء الحزب، لأنه يُعتبر الأضعف بين جميع الأعضاء المهمين الآخرين، ولا يرى كبار أعضاء الحزب في بقائه تهديداً لمستقبلهم.

لم يتخذ كبار أعضاء الجمعية الإسلامية موقفا واحدا في الانتخابات الرئاسية السابقة ولا في الفترة التي تلتها، من ذلك أن وزير الطاقة والمياه السابق إسماعيل خان، وأحمد ضياء مسعود وبعض الأعضاء المهمين الآخرين لم يقفوا بجانب د/عبدالله.

في الفترة الحالية يُدير بعض أعضاء الجمعية الإسلامية تشكلات سياسية مستقلة ويُقبلون على حزب الجمعية الإسلامية عند مواجهة صعوبات شديدة أو عندما يكون لهم مصلحة. من جملة هذه التشكلات: تيار باسم " الموجة الخضراء" بقيادة أمر الله صالح وتيار باسم "أفغانستان الحديثة" بقيادة يونس قانوني، وتيار باسم "الجبهة الوطنية" بقيادة أحمد ضياء مسعود، ومؤسسة باسم "أحمد شاه مسعود" بقيادة أحمد ولي مسعود، ومجلس في هرات باسم "شورى المجاهدين" بقيادة إسماعيل خان.

مع أن د/عبدالله بالنيابة عن حزب الجمعية الإسلامية حاز نصف السلطة في البلد، إلا أن بعض المقربين من عطاء محمد نور في حديثهم مع وكالة بي بي سي الإخبارية ذكروا أن عطاء لم يعد يثق في د/عبدالله، وأن الحزب سيحصل على حقوقه من الحكومة، وفي هذا الصدد يُسمع كلامٌ عن اتفاقية بين عطاء محمد نور والرئيس أشرف غني.

إذا سعى كبار أعضاء حزب الجمعية الإسلامية للحصول على امتيازات سياسية بشكل منفرد، قد يحصلون على هذه الامتيازات الفردية، إلا أنهم سيخسرون وحدة حزب الجمعية وسيواجه الحزب لأول مرة انشعاباً

كبيرا وخطيراً. علاوة على ذلك يُتوقع أن تُقلل الاتفاقية بين عطاء محمد نور والقصر الرئاسي من السلطة السياسية التي تملكها الجمعية الإسلامية.

النتائج

يُلاحظ أن الجماعات الجهادية التي بدلت كابل إلى ساحة قتال للحصول على السلطة في تسعينات القرن الفائت، تتقابل الآن مرة أخرى ويسعى كلٌ منها للحصول على أكبر قدر من الامتيازات في الحكومة. أشرف غني أيضا يسعى بدوره إلى حلِّ أقطاب القوى، ولهذا السبب وقع اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي لإحضار حكمتيار إلى كابل.

مع أن الجمعية الإسلامية تمتلك بحيازتها حالياً نصفَ السلطة في الحكومة، إلا أن كبار أعضاء هذا الحزب بقوا خارج هيكل الحكومة، ويريد أشرف غني الآن إدخالَ الرئيس التنفيذي للجمعية الإسلامية عطاء محمد نور في المشهد، والتقليصَ من سلطة شركائه السياسيين في النظام الذين يُشكلون عائقاً أمامه.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (93+)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (93+) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (93+) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.